Belady
An island for humanity

السلطة تغتال الصحافة !

السلطة تغتال الصحافة !

بلادي : جزيرة الإنسانيّة -- منظمة حقوقية تدعم النساء والأطفال في مصر منذ 2017
تعمل بلادي على تفكيك البنية المؤسسيّة للعنف والظّلم من خلال توثيق إنتهاكات النّظام المصريّ ضد الأطفال والنساء وتوعية المجتمع الوطني والدّولي وأصحاب القرار بها. كما تقوم بالضّغط والمناصرة من أجل تعديل التّشريعات التي تقنّن الإنتهاكات مع مناشدة السّلطات لتفعيل القوانين المهجورة، والتي بتطبيقها يمكن حماية الحقوق والحريّات. توفّر بلادي سبل الحماية والدّعم القانوني والنّفسي للأطفال والنساء المصريّين/ات السجناء/ات على خلفيّة قضايا سياسيّة.

الملخص التنفيذي

عملت منظمة بلادي جزيرة الإنسانية على إنتاج هذا البحث من أجل تحليل أسباب تراجع مؤشرات حرية الصحافة في مصر، وإيمانا منها بأن حرية الصحافة هي العمود الفقري لحرية المجتمعات وعامل رئيسي لبناء نظام ديمقراطي يقوم على التعددية والشفافية.
ساهمت مقدمة هذا البحث في تعريف حرية الصحافة والمخاطر التي تتعرض لها هذه المهنة خلال حكم الأنظمة الشمولية، كما بينت تاريخ مصر السباق في إنشاء مهنة الصحافة وتمكين المصريين/ات من معلومات حول المجتمع والسلطة، إذ تعتبر مصر أول دولة عربية عرفت الصحافة منذ القرن التاسع عشر.
تعرض هذا البحث في جزئه الأول إلى نتائج المؤسسات الصحفية (الورقية والإلكترونية) التي تم إغلاقها منذ 2013 حتى 2022 والصحفيين والصحفيات الذين تمت مضايقتهم بالإيقاف أو السجن في عهد السلطة السياسية الحالية.

تمثلت النتائج المتعلقة بالصحافة الورقية في رصد المنظمة إغلاق 23 صحيفة ورقية توزعت بين حزبية، قومية ومستقلة، كما تبين أن غلق الصحف الورقية إرتكز على أسباب أمنية وسياسية (كانت سببا في إغلاق 6 صحف) وأسباب مالية (كانت سببا في إغلاق 14 صحيفة) كما لم نتمكن من الوصول لأسباب غلق 3 صحف.
بالعودة إلى توجه الصحف التي تم إغلاقها تبين أن 20 صحفية تهتم بالمواضيع السياسية والإجتماعية والحقوقية بينما صحيفتين تهتم بالمواضيع الفنية وصحيفة وحيدة تهتم بالمواضيع الصحية.

أما الصحافة الإلكترونية، فقد رصدت بلادي حجب 90 موقع صحفي إلكتروني 82 منها تتناول مواضيع سياسية واجتماعية وحقوقية و صحيفتين تتناول مواضيع رياضية.

كما تمثلت النتائج المتعلقة بالقبض على الصحفيين/ات وسجنهم/هن في رصد بلادي 422 حالة قبض خلال هذه الفترة تم من خلالها القبض على 362 صحفي/ة كما رصدت بلادي وجود 44 صحفي/ة من المقبوض عليهم/ن داخل أسوار السجون و وفاة صحفي داخل أماكن الإحتجاز.

تناول الجزء الثاني من البحث تحليل هذه الأرقام من خلال تحديد من يتحمل مسؤولية غلق الصحف الورقية والإلكترونية وتقديم قراءة تحليلية حول سبب تصاعد الهجمة على الصحافة في سنة 2017 كما تم تناول أسباب القبض وسجن الصحفيين/ات وعرض قصص معاناة لبعض الصحفيين/ات خلف أسوار السجن بسبب عملهم الصحفي.

في النهاية تضمنت خاتمة هذا البحث استنتاجات مفادها مسؤولية النظام السياسي عن النكسة التي تعرفها الصحافة المصرية منذ 2013 وبعض التوصيات لضمان حرية الصحافة والتوقف عن مضايقة الصحفيين/ات وسجنهم/هن.

المنهجية

تمثّلت منهجيّة بلادي للبحث عن الصحف الورقية والإلكترونية التي تم إغلاقها أو حجبها في مصر والصحفيين داخل أماكن الاحتجاز في مصر منذ سنة 2013 وحتى 31 ديسمبر 2022 على رصد معطيات كميّة وكيفيّة على مدار سنة.
قامت بلادي بتقييم جودة ودقّة المعطيات التّي تمّ جمعها باستعمال تقنية التّدقيق الثّلاثي أثناء حفظ المعطيات وعدّة نقاط تقييميّة أثناء إدخاله وترميزها وتحليلها عن طريق برنامج Microsoft excel.
وفي تحليل أنماط الإنتهاكات، اعتمدت بلادي التّصنيف الآتي:
الصحفي : الصحفي هو الشخص الذي يزاول مهنة الصحافة إما منطوقة أو مكتوبة، وعمل الصحفي هو جمع ونشر المعلومات عن الأحداث الراهنة، والاتجاهات وقضايا الناس وعمل ريبورتاجات، كما أن مهنة الصحفي هي إعداد تقارير لإذاعتها أو نشرها في وسائل الإعلام المختلفة مثل الصحف والتلفزيون والإذاعة والمجلات، ويشمل العمل الصحفي أيضا انشاء كافة العاملين على المحتوى الاخباري والتحليلي والوثائقي كالمنتجين والمصورين والعاملين على الأفلام الوثائقية.
القبض : ضبط صحفيين/ات في حشود أو مظاهرات أو عمليّة قبض تمّت من خلال إستهداف مسبّق، سواءً بإقتحام منازل، أو بناءًا على عمل صحفي أو الخلفيّة السياسيّة أو نشاطات مدنية.
التدوير : بعد صدور قرار بإخلاء سبيل سجين يتم عرضه من جديد أمام النيابة للتحقيق في قضية جديدة، قد تحمل نفس الاتهامات القديمة، أو اتهامات جديدة.
الإختفاء القسري : الاعتقال أو الاحتجاز أو الاختطاف أو أي شكل من أشكال الحرمان من الحرية يتم على أيدي موظفي الدولة، أو أشخاص أو مجموعات من الأفراد يتصرفون بإذن أو دعم من الدولة أو بموافقتها، ويعقبه رفض الاعتراف بحرمان الشخص من حريته أو إخفاء مصير الشخص المختفي أو مكان وجوده، مما يحرمه من حماية القانون.

مقدمة

حرية الصحافة تعني حق نشر الحقائق والأفكار والآراء، دون تدخل من الحكومة، أو الجماعات الخاصة. وينطبق هذا الحق على الوسائل المطبوعة بما في ذلك الكتب والصحف والوسائل الإلكترونية التي تشمل المذياع والتلفاز.
جاء الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لإضفاء طابع دولي على هذا الحق في مادته ال19 حيث نصت على "لكلِّ شخص حقُّ التمتُّع بحرِّية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحقُّ حرِّيته في اعتناق الآراء دون مضايقة، وفي التماس الأنباء والأفكار وتلقِّيها ونقلها إلى الآخرين، بأيَّة وسيلة ودونما اعتبار للحدود."[1]
تضع بعض الحكومات قيودًا على الصحافة لأنها تعتقد أنها تُستخدم لمعارضتها. وقد وضعت كثير من الحكومات الصحافة تحت سيطرتها لتخدم مصالحها. ويعمل معظم الناشرين والكُتاب على عكس ذلك من أجل تحقيق أكبر قدر ممكن من الحرية.
تعتبر مصر أول دولة عربية عرفت الصحافة، حيث بدأ تاريخ الصحافة في مصر عندما أصدر محمد علي والي مصر أمره سنة 1827 بإصدار"جرنال الخديوي" كنشرة خاصة ليطلع على شؤون البلاد وماليتها. ولكنه لمس حاجة الشعب للإطلاع على أعمال الحكومة، فأمر بتوسيع نطاق جرنال الخديوي ليتحول إلى الوقائع المصرية إعتباراً من عام 1828، وكانت تُوزّع على من يسدد الإشتراك من موظفي الحكومة. ثم ظهرت الجريدة العسكرية عام 1833. لتظهر فيما بعد الصحافة الشعبية في عهد سعيد باشا (1854- 1863) الذي سعى إلى التقرب من قلوب المصريين.[2]
تستشعر الأنظمة القمعية أن الإعلام الذي لا يخضع خضوعًا كاملًا، قد يشكل خطرًا في أوقات الأزمات، وذلك نتيجة الدور السياسي للصحافة عبر إثارة قضايا تحشد الرأي العام، وإضفاء روح سخط عامة أو طرح تفسير مختلف عن الرواية الرسمية، أي أن الأنظمة المنغلقة تتوجس من الإعلام الحر أو غير الخاضع للسيطرة التامة، فتتسابق الدكتاتوريات للقبض وسجن الصحفيين/ات الخارجين عن سيطرتها.
تعرض بلادي من خلال هذا البحث حالة الصحافة والصحفيين/ات في مصر وسط المناخ السياسي المغلق الذي صنعه النظام الحالي، من خلال إلقاء نظرة عامة عن حالة المؤسسات الصحفية (الورقية والإلكترونية) التي تم إغلاقها منذ 2013 حتى 2022 والصحفيين والصحفيات الذين تمت مضايقتهم بالإيقاف أو السجن في عهد السلطة السياسية الحالية (جزء الأول) ثم نقاش هذه النتائج من خلال إلقاء نظرة تحليلية (الجزء الثاني)

---

[1] الإعلان العالمي لحقوق الإنسان
[2] تاريخ الاتصالات في مصر

الجزء الأول : النتائج

يعرض هذا الجزء النتائج الاحصائية المتعلقة بالصحف الورقية (1) كذلك الصحف الالكترونية (2) ثم وضعية الصحفيين والصحفيات الذين تعرضوا للاحتجاز منذ 2013 (3).

1/ النتائج المتعلقة بالصحف الورقية

أولا، توزيع عدد الصحف الورقية المغلقة في مصر منذ 2013

منذ اعتلاء السلطة من قبل النظام السياسي الحالي أغلقت 23 صحيفة ورقية توزعت بين حزبية، قومية ومستقلة.

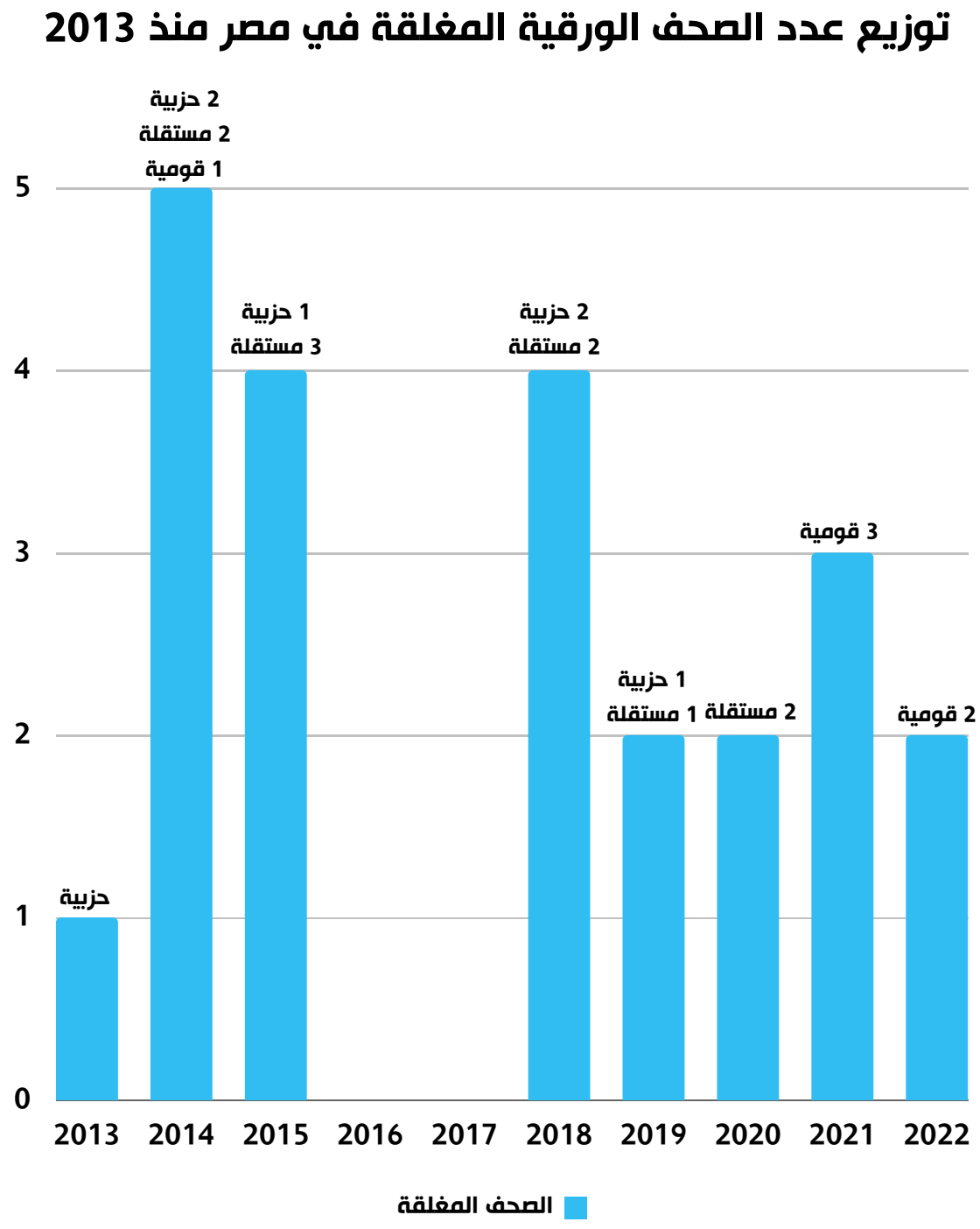

رصدت بلادي أن 79.1٪ (19/23) من الصحف التي أغلقت هي صحف سياسية مما يوضح سبب استهداف السلطة السياسية للصحافة.

ثانيا، الصحف الورقية التي تم غلقها

اسم الصحيفة	الجهة القائمة على قرار التوقف
جريدة الحرية والعدالة	جهات أمنية وقضائية
جريدة الشعب الجديد	جهات أمنية وقضائية
جريدة الوادي	جهات أمنية وقضائية
جريدة شاشتي	الهيئة الوطنية للصحافة
جريدة وصلة	جهات أمنية وقضائية
صحيفة العربي الناصري	إدارة الحزب
جريدة التحرير	إدارة الجريدة
جريدة البديل	إدارة الجريدة
جريدة الأهم	غير معلوم
جريدة النور الجديد	غير معلوم
جريدة المصريون	جهات أمنية وقضائية
جريدة الجيل	إدارة الحزب
جريدة الغد	إدارة الحزب
جريدة الخميس	إدارة الجريدة
جريدة الصباح	إدارة الجريدة
جريدة المقال	إدارة الجريدة
جريدة الأخبار المسائي	الهيئة الوطنية للصحافة
جريدة الأهرام المسائي	الهيئة الوطنية للصحافة
جريدة المساء	الهيئة الوطنية للصحافة
مجلة الكواكب	الهيئة الوطنية للصحافة
مجلة طبيبك الخاص	الهيئة الوطنية للصحافة
جريدة الميدان	إدارة الجريدة
جريدة الأحرار	جهات أمنية وقضائية

ثالثا، أسباب غلق الصحف الورقية الدورية

رصدت بلادي غلق 23 صحيفة دورية منذ 2013، 6 صحف تم غلقها لأسباب أمنية وسياسية، 14 تم غلقها لأسباب مالية و 3 صحف غير معروف سبب إغلاقها.

توزع غلق الصحف منذ 2013 وحتى 2022 على النحو التالي :

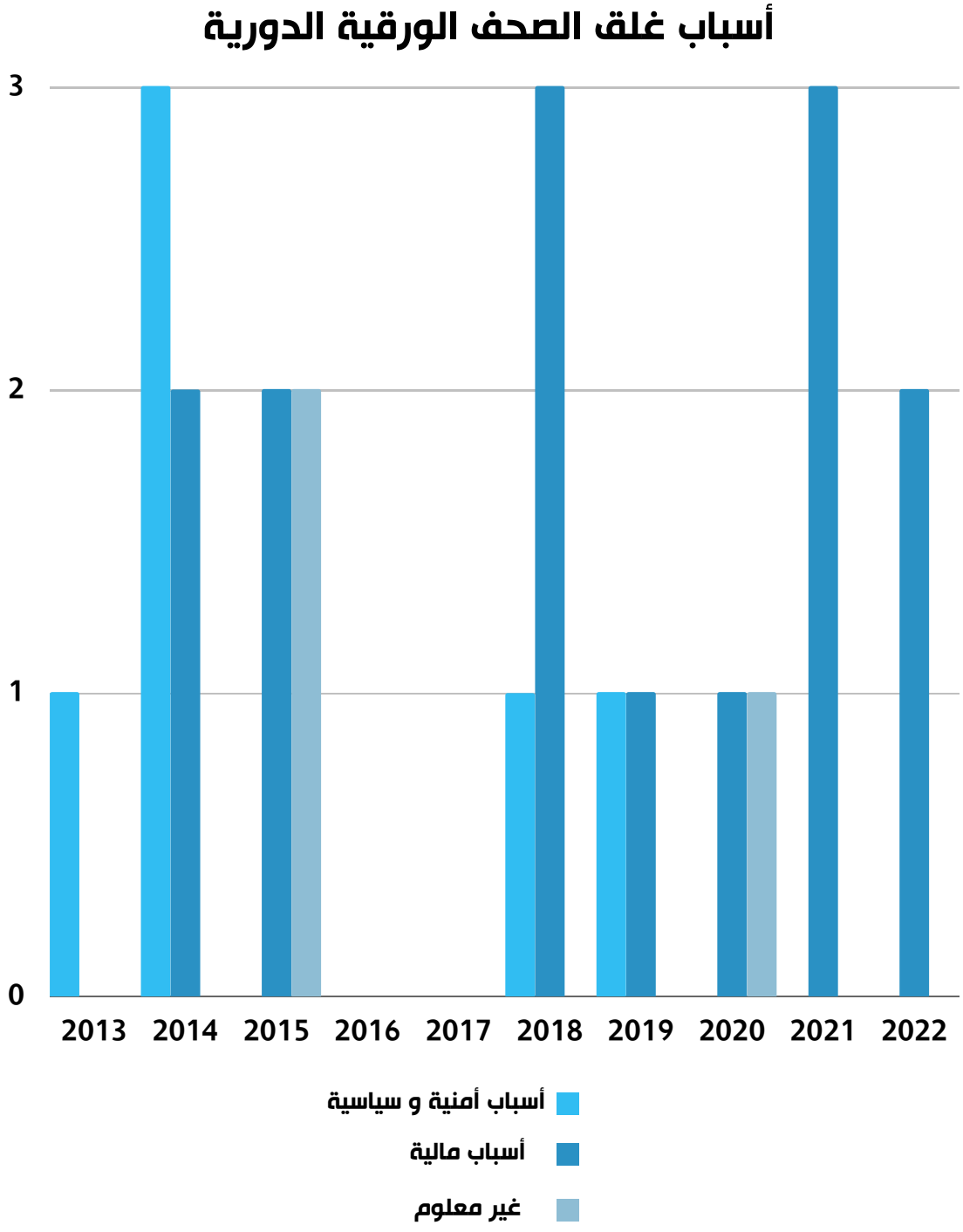

رابعا، توزيع الصحف الورقية وفقًا لعام الإغلاق وتوجه الدورية

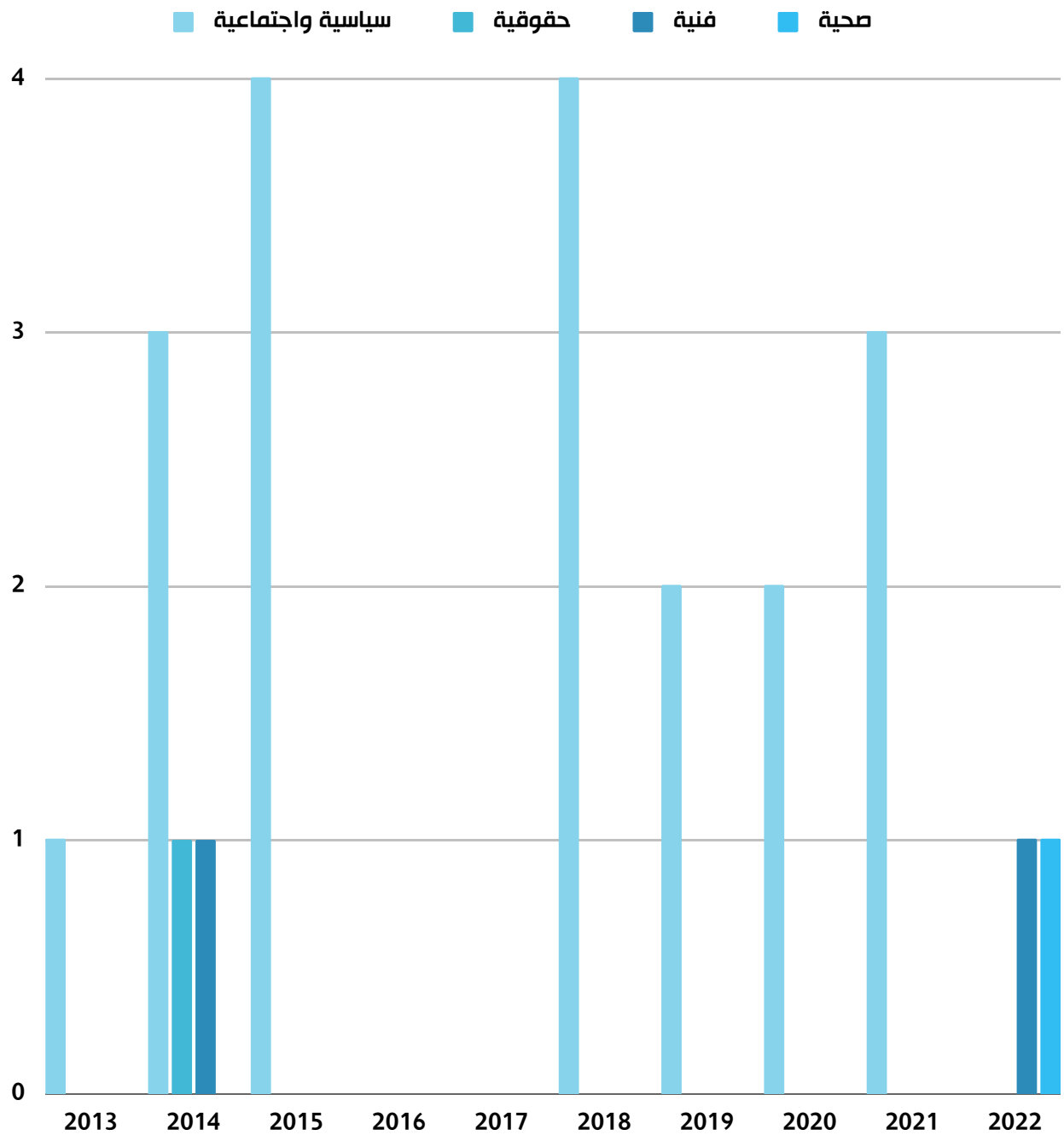

خامسا، أبرز الصحف المصرية المغلقة لأسباب سياسية

جريدة الشعب الجديد : وهي جريدة حزبية تصدر بصفة أسبوعية ناطقة باسم حزب الاستقلال (حزب العمل سابقا)، إنطلقت جريدة الشعب الجديد في العمل منذ سنة 2000 ليتم إغلاقها في 29 يناير 2014 بقرار من النيابة العامة بعد تقدم الحكومة المصرية ببلاغ إلى النائب العام يتهم الجريدة بـ"التحريض على العنف، وتهديد الأمن القومي" حيث رفع عصام الديب المحامي وكيلًا عن المهندس إبراهيم الفيومي الدعوى رقم 17783 لسنة 68 قضائية لغلق جريدة الشعب لأنها تحرض على العنف الممنهج ضد القوات المسلحة ورجال الشرطة وتروج لفكر الجماعات الإرهابية والمتطرفة وتناهض ثورة 30 يونيو.[3]

جريدة الوادي : وهي جريدة مستقلة تصدر بصفة أسبوعية كانت تصدر باللغة العربية وتطبع بمطابع مؤسسة الأهرام، إنطلقت جريدة الوادي في العمل بداية سنة 2014 ليتم منعها في شهر مارس من نفس السنة بعد إصدار أوامر غير مكتوبة إلى جهة الطباعة بعدم الطبع للجريدة وممارسة التضييقات الأمنية عليها.
رجح خالد البلشي رئيس تحرير الجريدة أن يكون سبب وقفها هو أن العدد تضمن مقالين للناشطين السياسيين أحمد ماهر وعلاء عبد الفتاح، المحبوسين حاليا على خلفية رفض قانون تنظيم التظاهر الذي أصدرته السلطات في نوفمبر 2013، كما نشرت الجريدة ملفا خاصا حول دور المجلس العسكري بعد ثورة يناير، ولقاءات مع فتيات "لا للمحاكمات العسكرية"، وشهادات زوجات المختطفين والمفقودين في أحداث الثورة، وملفا بعنوان: "زيارة لعيادة الدكتور كفتة"، وملف عن الشخصيات التي وضعت البرنامج الانتخابي لـ"السيسي".[4]

جريدة الحرية والعدالة : جريدة حزبية تصدر بصفة يومية منذ 28 أكتوبر 2011 ليتم منعها في 25 سبتمبر 2013 بقرار من النيابة العامة بغلق مقر جريدة وتشميعه بالشمع الأحمر كما تم ضبط وإحضار عادل الأنصاري رئيس تحرير الجريدة وآخرين، وذلك على ذمة الاتهام بالتحريض ضد الدولة، أيضا تم مصادرة جميع ممتلكات الجريدة على إثر صدور حكم قضائي بحظر أنشطة جماعة الإخوان المسلمين بما يتضمن صحيفة "الحرية والعدالة"، الناطقة باسم حزب "الحرية والعدالة"، الذراع السياسية للجماعة.[5]

2/ النتائج المتعلقة بالمواقع الصحفية الالكترونية

أولا، المواقع الصحفية الالكترونية المحجوبة من مصر منذ 2013 حتى 2022

منذ 2013 رصدت بلادي حجب 90 موقع صحفي الكتروني في مصر توزعت على النحو التالي :

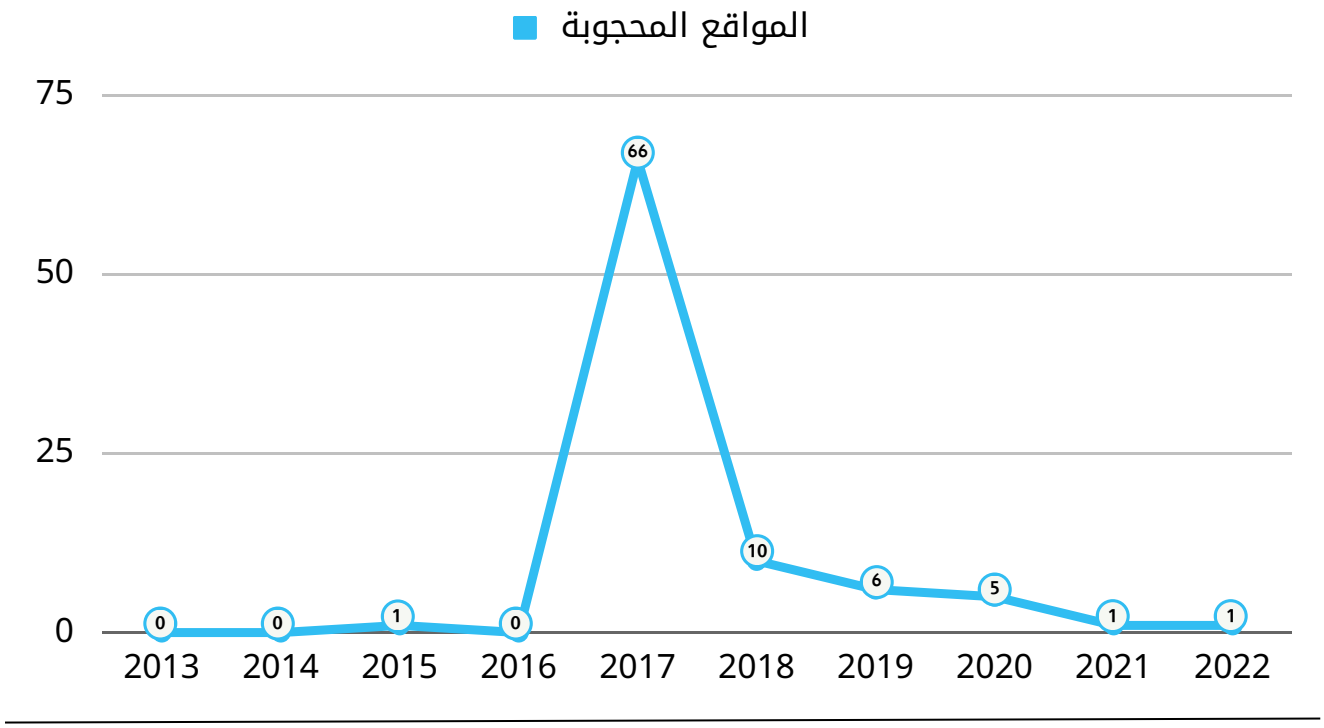

[3] دعوى قضائية جديدة تطالب بإغلاق جريدة "الشعب"
[4] منع صدور ثالث صحيفة مصرية منذ الانقلاب
[5] الأمن المصري يشمّع مقر جريدة "الحرية والعدالة"

ثانيا، توزيع المواقع المحجوبة وفقًا لعام الحجب ونوع الموقع المحجوب منذ 2015

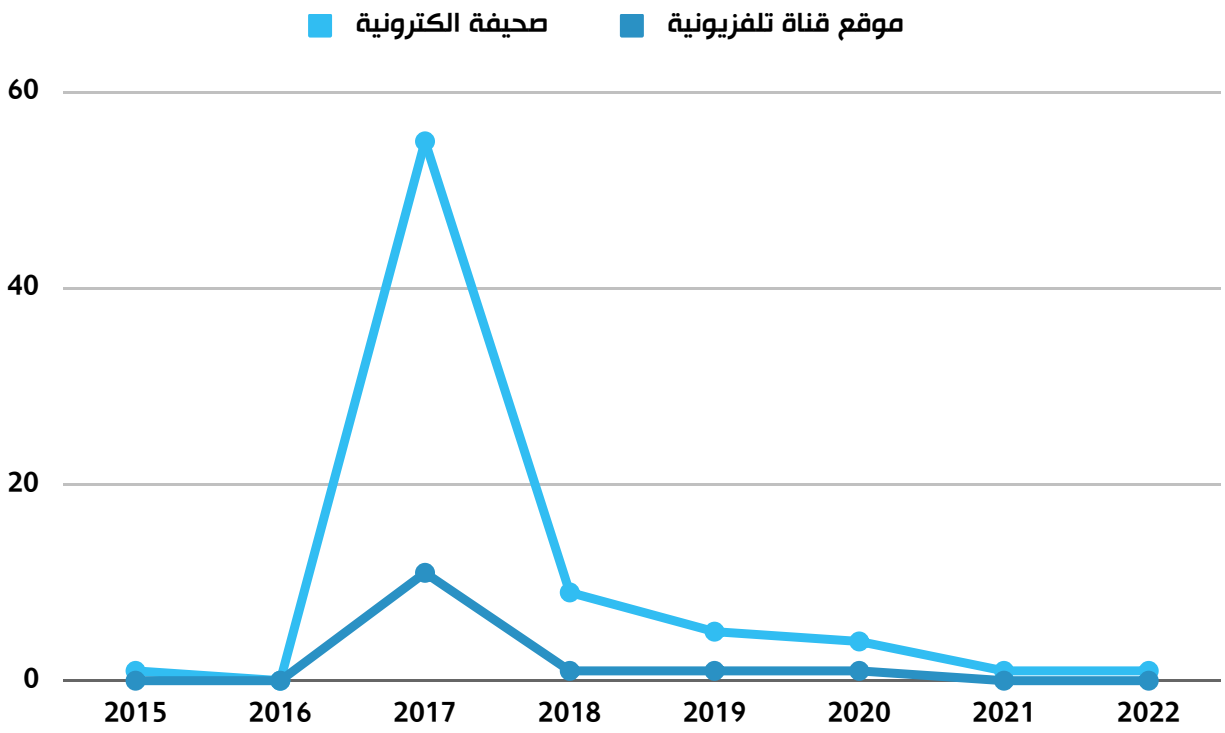

ثالثا، توزيع المواقع المحجوبة وفقًا لعام الحجب وتوجه المحتوى الرئيسي للموقع

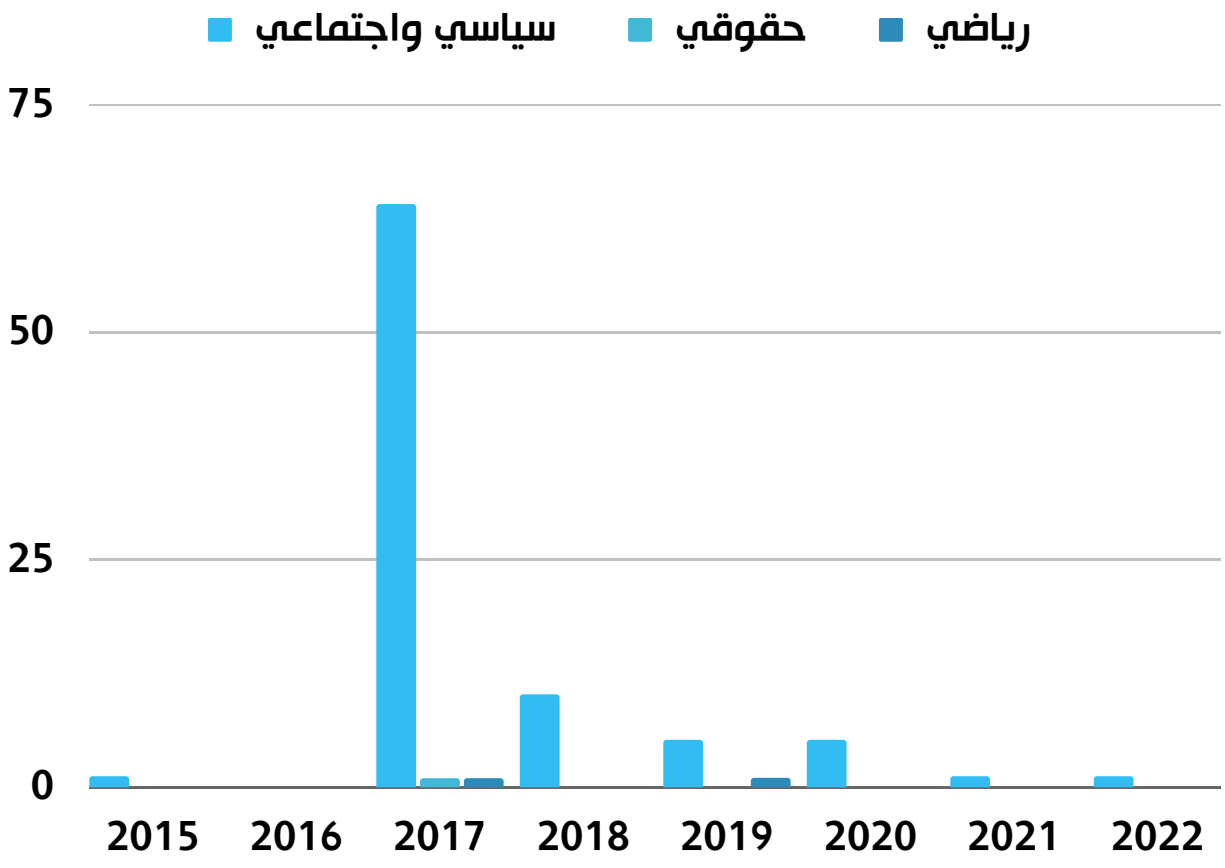

رابعا، أبرز الصحف الإلكترونية المحجوبة

درب : أطلق حزب التحالف الشعبي الاشتراكي موقع "درب" برئاسة تحرير الصحفي خالد البلشي في 8 مارس 2020، وبعد شهر من إطلاقه تعرض الموقع للحجب في مصر في 9 إبريل 2020. موقع "درب" هو الموقع الثالث الذي يُحجب للصحفي خالد البلشي، حيث حجبت السلطات سابقًا موقعين برئاسة تحريره: موقع "البداية" في يونيو 2017، وموقع "كاتب" الذي حُجب بعد تسع ساعات فقط من إطلاقه في يونيو 2018. الجدير بالذكر أن موقع "كاتب" كان إحدى مبادرات "الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان" والتي تعرّض موقعها للحجب في أغسطس 2017. أصدر حزب التحالف الشعبي وفريق درب بيانًا حول حجب الموقع في 11 إبريل 2020 بعنوان: "مستمرون في العمل وسنتخذ الإجراءات القانونية"، وأكد البيان أنه "رغم الحجب غير المعلن ومجهول المصدر، فإن الموقع سوف يستمر، بنفس سياسته التحريرية، كمنصة لتداول المعلومات، ونشر الآراء، ومعبرًا عن القوى الديمقراطية بكل تنوعاتها" كما أعلن أنه سيتم اتخاذ كافة الإجراءات النقابية والقانونية في مواجهة "هذا القرار القمعي". واختتم البيان بـ"حجب الآراء وقمعها ومصادرة حرية الصحافة لا يحمي الأوطان".[6]

مدى مصر : يعمل الموقع على تغطية صحفية للشأن المصري، ويتميز بتقديم أخبار مصحوبة بسياقاها، وبعد إخضاعها للتدقيق والتحليل. كما يقدم تقارير وتحقيقات ومقالات، خاصة في مجالات السياسة والاقتصاد والثقافة والمجتمع.

تعرض الموقع الصحفي المستقل "مدى مصر" للحجب في مصر في 24 مايو 2017، مع بداية استخدام السلطات المصرية لممارسة حجب مواقع الوِب، ونشر فريق عمل مدى مصر منشورًا على صفحتهم على فيسبوك ليؤكدوا تعرض الموقع للحجب، وجاء في المنشور: "تأكدنا الآن بعد التواصل مع شركائنا التقنيين أن موقع مدى مصر قد حُجب عبر حقن "ريسيت" تعطل الاتصال بعنوان موقعنا عبر أغلب مقدمي خدمة الإنترنت في مصر." وَعَدَ مدى مصر قراءه بالاستمرار في نشر المحتوى الصحفي بالرغم من الحجب، فأكد المنشور على أنه: "رغم أن الحصول على إجازة كان سيسعدنا كثيرًا، فإننا مستمرون في النشر عبر كافة المنصات المتاحة إلى جانب موقعنا الإلكتروني أيضًا. انتظروا صحافتنا كالمعتاد". بعد الحجب قام الموقع باستخدام روابط بديلة للوصول إلى جمهوره، تعرضت أغلبها للحجب على مدار السنوات الثلاث الماضية، حتى وصل عدد الروابط البديلة المحجوبة لموقع مدى مصر إلى أكثر من 25 رابطًا بديلًا بحسب رصد "مسار". كما اعتمد القائمون على موقع مدى مصر على خدمة صفحات الهواتف المحمولة المُسرّعة (AMP) في بداية عام 2018 في محاولة أخرى لتخطي الحجب، ولكن تعرضت الخدمة بدورها للحجب في مصر في فبراير 2018.[7]

رصيف 22 : تم إطلاق رصيف22، في آب/ أغسطس 2013، كان أول وسيلة إعلام رقمية "مستقلة" في لبنان، مع قاعدة راسخة في المشهد الإعلامي الرقمي الحديث. كان رصيف22، أول وسيلة إعلام إقليمية تركز على المجتمعات الممثلة تمثيلاً ناقصاً: النساء، الأقليات العرقية/ الإثنية والدينية، مجتمع الميم-عين، والشباب... رصيف22، لا ينتمي إلى أي حزب سياسي أو رجال أعمال لديهم طموحات سياسية، ولا تموّله دول أو مؤسسات دينية وعلى مسافة واحدة من جميع الأحزاب السياسية. يركز رصيف22، على وعي جديد بالمواطنة وعلى تعزيز قيم جديدة تتماشى مع حقوق الإنسان.

نشر الموقع موضوع بعنوان "طبيعة العلاقة بين الإعلام والأمن في مصر" نُشر على موقع رصيف ٢٢ في 5 سبتمبر 2018 تسبب في حجب الموقع في مصر في اليوم التالي لنشره. يتناول الموضوع تدخل "الأجهزة السيادية" في المشهد الإعلامي عن طريق استحواذ مجموعة "إعلام المصريين" المملوكة لشركة "إيجل كابيتال" على شبكات القنوات التلفزيونية المختلفة. بعد الحجب بيوم وفي 8 سبتمبر نشر بيان بعنوان "رصيف ٢٢ ممنوع على المصريين.. إلى متى قمع حرية التعبير؟" جاء في البيان "مُحبط ومُحزن... هكذا هو وقع قرار الرقيب المصري حجب رصيف 22 علينا. أنْ يأتي شخص ويحاول فصلك عن جمهورٍ أحببته وبعضه أحبّك ليس أمرًا بسيطًا على العاملين في وسيلة إعلامية". لا يزال رصيف ٢٢ ممنوعًا على المصريين.

---

[6] حجب الموقع الصحفي درب، مسار
[7] حجب الموقع الصحفي "مدى مصر"، مسار

3/النتائج المتعلقة بـ الصحفيين والصحفيات

أولا، القبض على الصحفيين/ات منذ 2013 حتى 2022

رصدت بلادي 422 حالة قبض خلال هذه الفترة تم من خلالها القبض على 362 صحفي/ة.

ثانيا، توزيع حالات القبض على الصحفيين/ات حسب السنوات :

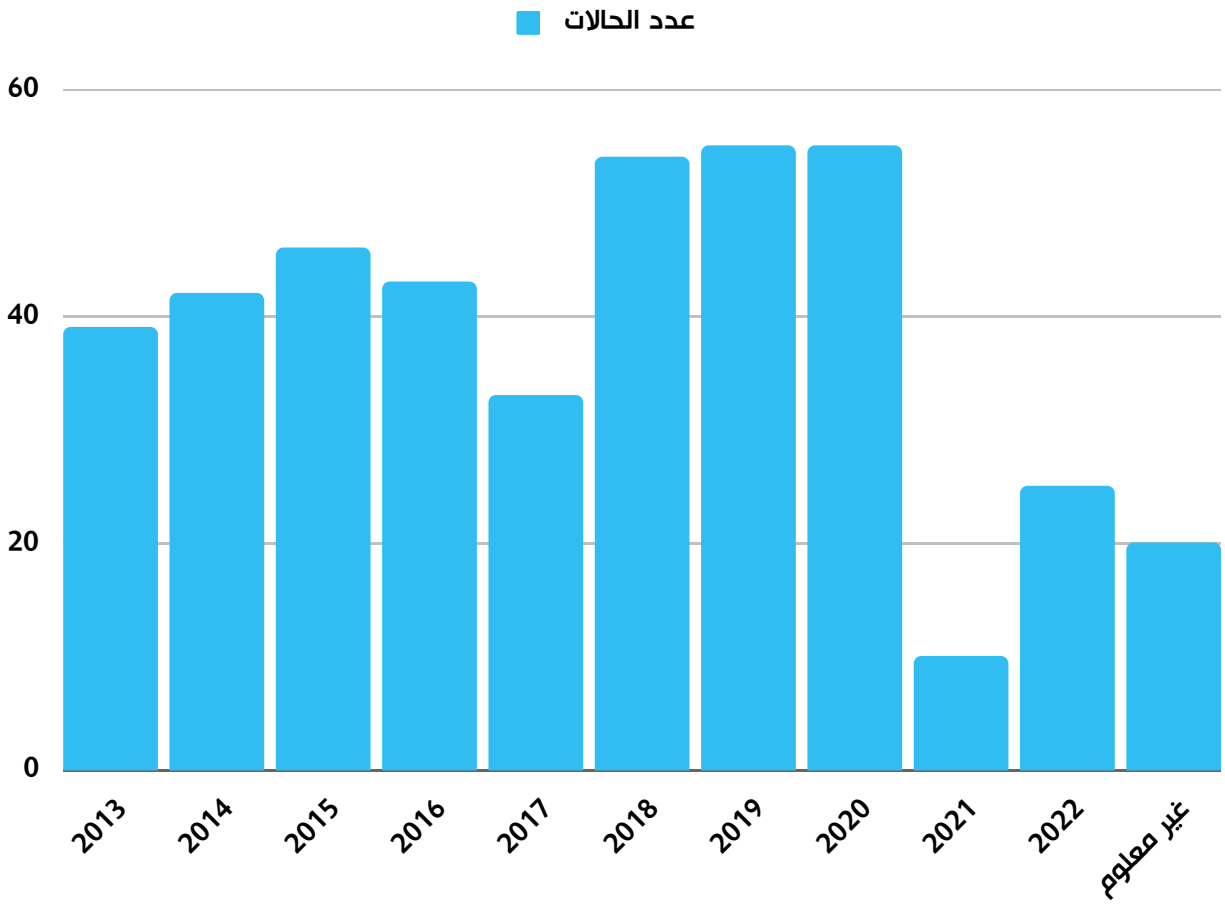

ثالثا، حالات القبض حسب النوع الإجتماعي [8]

رابعا، تصنيف شكل القبض

رصدت بلادي حالات قبض سالبة للحرية في حق 398 صحفي/ة بينما تم تدوير 24 على ذمة قضايا جديدة.

[8] اعتمدت بلادي تقسيم حسب النوع الإجتماعي إناث/ذكور تبعا للمعلومات المنشورة التي لا تعترف غالبا بتعدد النوع الإجتماعي

خامسا، الوضع القانوني للصحفيين/ات المقبوض عليهم/هن

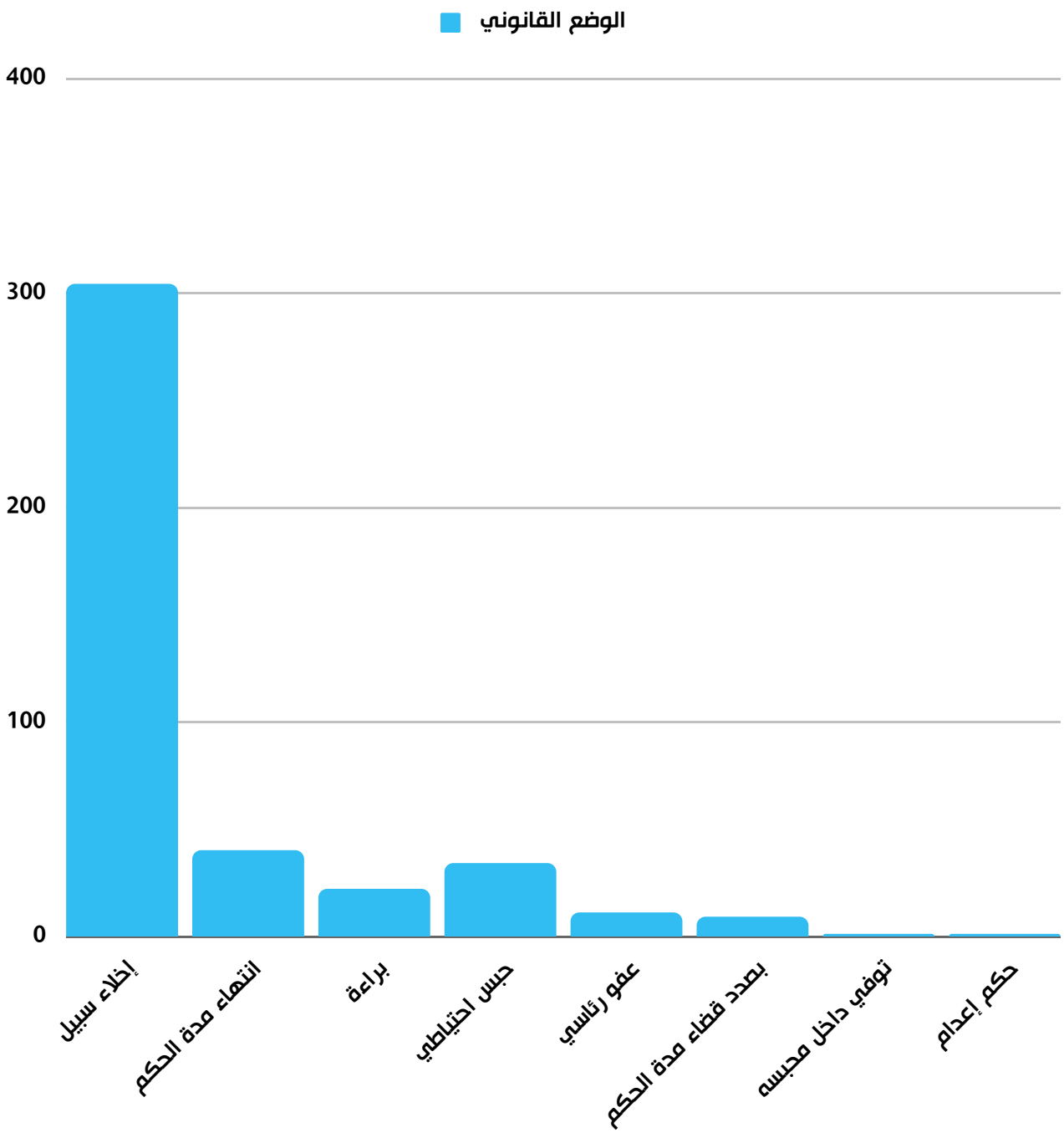

سادسا، تصنيف الوضع القانوني للصحفيين/ات

رصدت بلادي وجود 44 صحفي/ة من المقبوض عليهم/ن لا زالوا قابعين داخل أسوار السجون بينما تم إخلاء سبيل 377 صحفي/ة كما سجلت وفاة صحفي داخل أماكن الإحتجاز.

سابعا، إحصائيات الصحفيين/ات القابعين داخل السجون حسب سنة القبض

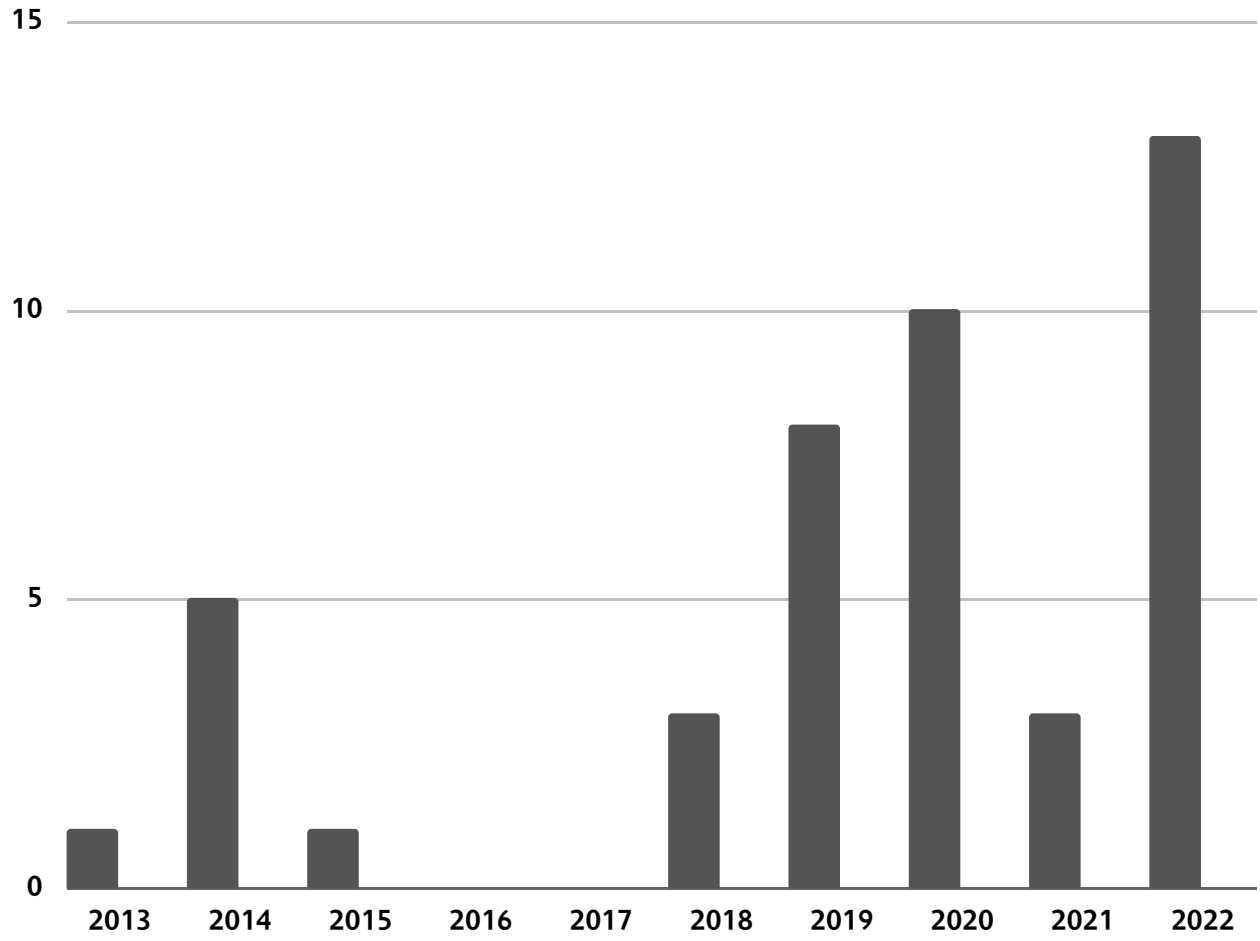

ثامنا، الصحفيين/ات القابعين داخل السجون حسب النوع الإجتماعي

تاسعا، تصنيف شكل القبض على الصحفيين/ات القابعين/ات داخل السجون

رصدت بلادي من بين 44 صحفي/ة لا زالوا قابعين/ات داخل السجون تعرض 6 صحفيين/ات للتدوير داخل محبسهم/هن بينما تعرض البقية لحالات قبض سالبة للحرية.

عاشرا، الوضعية القانونية للصحفيين/ات القابعين/ات داخل السجون

رصدت بلادي وجود 34 صحفي/ة في منظومة الحبس الاحتياطي، بينما 9 آخرين/يات يقضون في مدة الحكم كما تم رصد صحفي محكوم عليه بالإعدام.

الجزء الثاني : النقاش

1/ غلق الصحف الورقية : من المسؤول ؟

عرضت بلادي خلال الجزء الأول من هذا البحث الأرقام المتعلقة بالصحف الورقية، وحاولت من خلال ما تم رصده الوقوف على الأسباب المعلنة والتي ظاهريا متعلقة بأسباب مالية (14/23) مقترنا بالتبرير المتعلق بنهاية عهد الصحافة الورقية والمضي نحو الفضاء الإلكتروني. لكن في المقابل نجد الصحف السياسية المغلقة هي التي تنال نصيب الأسد، فقد رصدت بلادي غلق 19 صحيفة سياسيا من أصل 23 صحيفة موضوع الإحصاء.
تتمحور الأسباب المالية لإغلاق الصحف أساسا حول الإفلاس أو عدم القدرة على الوفاء بتكاليف الإنتاج (الطباعة والنشر والتوزيع...) كذلك باعتبارها مؤسسات اقتصادية قائمة على العنصر البشري (كالصحفيين/ات والعاملين/ات) والذي يقتضي توفير ميزانية للأجور.

بالعودة لأسباب الغلق المالية نذكر أن للحكومة المصرية عديد البرامج لدعم الصحافة يتمثل أبرزها في برنامج دعم صحف المحافظات الذي تم إطلاقه في عام 2014، والذي يهدف إلى دعم الصحف الورقية المحلية في جميع أنحاء مصر، برنامج دعم الصحف الشبابية الذي تم إطلاقه في عام 2018، والذي يهدف إلى دعم الصحف الورقية التي تستهدف الشباب والطلاب في مصر أيضا برنامج دعم المطبوعات الثقافية الذي يهدف إلى دعم الصحف الورقية التي تتناول المواضيع الثقافية والفنية والأدبية في مصر. ومن الجدير بالذكر أننا حاولنا العودة إلى التقارير واللوائح المالية لبرامج الدعم ولم نجد أي أثر للنتائج في قنوات التواصل الرسمية.

في المقابل، لم تتوقف الحكومة عن دعم صحفها، فقد شارك النظام الحالي في فتح خزائن الدولة والبنوك للمؤسسات الإعلامية، حتى يتمكن من صناعة إمبراطوريته الإعلامية المتكونة من الإعلام العمومي والإعلام الخاص وهو ما يبين السياسة الإقتصادية [9] للدولة في القطاع الإعلامي.

في احتفالية تدشين محور تنمية قناة السويس في 2014، صرح الرئيس عبد الفتاح السيسي بأن "الرئيس الراحل عبد الناصر كان محظوظا، لأن هو اللى كان بيتكلم والإعلام معه [10]" وقد عبر في بداية فترة توليه الحكم في عديد الخطابات عن استيائه من الإعلام بسبب ما وصفه ب"تصدير التشاؤم للشعب"، مما يبرز التوجه السياسي للسلطة في علاقة بمسألة الإعلام الذي لا يخفى أنه يتناقض بشكل كلي مع مبدأ الإعلام المتعدد الحر والنزيه.

قام النظام المصري بوضع أسس النظام القانوني للرقابة تدريجياً، حيث تم إصدار العديد من القوانين واتخاذ التدابير منذ إعلان الدستور الجديد في عام 2014. على سبيل المثال، تم إقرار قانون مكافحة الإرهاب في عام 2015، وتم اتخاذ قرار من قبل النائب العام بحظر النشر في بعض القضايا المحددة التي تمنع التحقيق في الروايات غير الرسمية.
في ديسمبر 2016، تم إصدار قانون الهيئات الإعلامية ، والذي تمت الموافقة عليه من قبل المجلس التشريعي.

---

[9] الاقتصاد السياسي للإعلام Political Economy of media :
مجموعة العمليات الاقتصادية التي تتم في سياق سياسي معين، بما يشمل تنظيم الملكية الإعلامية أو الفلسفة الاقتصادية لإدارة المؤسسات الإعلامية، إلى جانب المناخ السياسي السائد ونمط الحكم والأطراف الفاعلة بما ينعكس على الحريات.
مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، مركز ودور الإعلام والصحف الخاصة في مصر والتحولات بعد 2013

[10] كلمة الرئيس السيسي فى حفل تدشين مشروعى تنمية محور قناة السويس وقناة السويس الجديدة

[11] قانون رقم 92 لسنة 2016 بإصدار قانون التنظيم المؤسسي للصحافة والإعلام

منح القانون قانون رقم 92 لسنة 2016 في مادته الرابعة سلطة منح الرخص لإنشاء المؤسسات الإعلامية (الورقية والرقمية) للمجلس الأعلى للصحافة وبالعودة للمادة 6[12] من نفس القانون نجد أن رئاسة المجلس وأغلبية أعضائه يقع تعيين أغلبهم من قبل أعوان السلطة التنفيذية وخاصة رئيس الجمهورية المنوط له تعيين رئيس الهيئة وجزء مهم من بقية الأعضاء، وهو ما يقودنا لإستنتاج مفاده أن هذا القانون حوّل المجالس الإعلامية إلى سلطات رقابية بين أيدي السلطة التنفيذية بدلاً من أن تكون تنظيمية.

نستنتج بناءا على ما ذكر أن الصحافة السياسية مستهدفة من قبل النظام السياسي الحالي، ذلك لما يلعبه الإعلام من دور في حق المواطنين/ات في الوصول إلى المعلومة الحرة والتي لا تخضع للرقابة، والجدير بالذكر أن التنوع والتعدد من أهم أركان المعلومة الحرة.

2/ النظام المصري يحجب المعلومة ! المواقع الالكترونية نموذجا

إن غلق الصحف (الورقية والإلكترونية) يعتبر مخالفا للمادة 19 المذكورة سلفا من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي صادقت عليه مصر عام 1967، كذلك يخالف المواد 57 و65 و71 من الدستور المصري التي تنص على :
المادة 65 : "حرية الفكر والرأى مكفولة.
ولكل إنسان حق التعبير عن رأيه بالقول، أو الكتابة، أو التصوير، أو غير ذلك من وسائل التعبير والنشر."
المادة 71 : "يحظر بأى وجه فرض رقابة على الصحف ووسائل الإعلام المصرية أو مصادرتها أو وقفها أو إغلاقها. ويجوز إستثناء فرض رقابة محددة عليها فى زَمن الحرب أو التعبئة العامة.
ولا توقع عقوبة سالبة للحرية فى الجرائم التى ترتكب بطريق النشر أو العلانية، أما الجرائم المتعلقة بالتحريض علي العنف أو بالتمييز بين المواطنين أو بالطعن في أعراض الأفراد، فيحدد عقوباتها القانون."

إلا أنه، منذ 2013 تزامنا مع إعتلاء النظام الحالي سدة الحكم، تم تسجيل عدد كبير من حجب المواقع الصحفية الإلكترونية في مصر. إذ تم حجب 90 موقعًا صحفيًا إلكترونيًا، ومن بينها 88 موقعًا ذات محتوى سياسي و اجتماعي وحقوقي.
في يونيو 2020، نشرت مؤسسة حرية الفكر والتعبير دراسة بعنوان "ما لم يُرَا: دراسة حول آثار الحجب على المواقع الصحفية في ثلاث سنوات" ذكرت من خلالها أن عدد المواقع الصحفية/ الإعلامية التي جرى حجبها تصل إلى 127[13] موقعًا على الأقل، إضافة إلى مئات المواقع التي تقوم بعدد آخر من الأنشطة، بينها مواقع تابعة لمؤسسات حقوقية محلية ودولية مثل حجب موقع مركز القاهرة على خلفية نشره بيانًا حقوقيًا تقدمت به عدد من المنظمات للأمم المتحدة بالتزامن مع ذكرى ثورة 25 يناير، حول أوضاع حقوق الإنسان في الفترة بين نوفمبر/ تشرين الثاني 2019 وحتى نوفمبر 2022 كما تم حجب موقع المرصد العربي لمعلومات حقوق الإنسان سنة 2017، وكذلك تم حجب المواقع التي تُمكِّن المستخدمين من تجاوز الحجب (VPN) [14].
في أغلب الأحيان يكون قرار الحجب مجهول المصدر حيث لا تعلن الجهات المنظمة للصحافة والمواقع الالكترونية في مصر مسؤوليتها عن هذا الحجب (باستثناء بعض المواقع التي حجبت بقرار من لجنة حصر وإدارة أموال جماعة الإخوان المسلمين أو بقرار من المجلس الأعلى للإعلام).
توفر الصحافة الرقمية تواصلًا لحظيًا مع المواطنين/ات، وتغطية الأخبار بمختلف أشكالها لحظة وقوعها. فقد أصبح الإنترنت وسيطًا أكثر مرونة وفاعلية لدى قطاع معتبر من جمهور متابعي الأخبار. وبالتالي أثرت ممارسة الحجب على صناعة الصحافة في مصر.

---

[12] مادة "6" من القانون رقم 92 لسنة 2016:
يشكل المجلس الأعلى بقرار من رئيس الجمهورية من ثلاثة عشر عضوا، يختارون على الوجه الآتي:
1- رئيس المجلس ، يختاره رئيس الجمهورية.
2- نائب لرئيس مجلس الدولة، يختاره المجلس الخاص للشئون الإدارية بمجلس الدولة.
3- رئيس جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية.
4- ممثل للجهاز القومى لتنظيم الاتصالات ، يختاره رئيس مجلس إدارة الجهاز.
5- اثنان من الشخصيات العامة وذوى الخبرة، يختارهما رئيس الجمهورية.
6- اثنان من الصحفيين بناء على ترشيح مجلس إدارة نقابة الصحفيين من غير أعضائه
7- اثنان من الإعلاميين، بناء على ترشيح مجلس إدارة نقابة الإعلاميين من غير أعضائه
8- اثنان من الشخصيات العامة وذوى الخبرة بناء على ترشيح مكتب مجلس النواب من غير أعضائه.
9- ممثل للمجلس الأعلى للجامعات من أساتذة الصحافة والإعلام العاملين بالجامعات المصرية بناء على ترشيح المجلس الأعلى للجامعات.
ويلتزم الجهات المشار إليها في البنود أرقام "6، 7، 8، 9" خلال الثلاثة أشهر السابقة على انتهاء مدة عمل المجلس بترشيح ضعف العدد المطلوب من كل منها لعضوية المجلس الأعلى، وإخطار رئيس الجمهورية بأسمائهم ليختار من بينهم العدد المطلوب، كما تلتزم بإخطار المجلس بأي تعديل يطرأ على صفاتهم.
فإذا انقضت المدة المشار إليها دون إخطار هذه الجهات رئيس الجمهورية بأسماء مرشحيها لأي سبب من الأسباب، يتولى رئيس الجمهورية إصدار القرار بمراعاة استكمال أسمائهم من الفئة التي لم تقم الجهة المعنية بالإخطار بمرشحها بناء على ترشيح مكتب مجلس النواب.
ويحدد القرار الصادر بتشكيل المجلس المعاملة المالية لرئيسه وأعضائه بناء على ما يقرره مجلس النواب.

[13] يختلف عدد المواقع التي تم حجبها حسب هذه الدراسة عن الأرقام التي نشرتها بلادي في هذا التقرير، يعود ذلك إلى العامل الزمني حيث تتم إعادة بعض المواقع المحجوبة للعمل أو إنشاء مواقع بديلة

[14] ما لم يُرَا: دراسة حول آثار الحجب على المواقع الصحفية في ثلاث سنوات

3/ سنة 2017: الهجمة الشرسة على الصحافة

ذكرت مراسلون بلا حدود في تقريرها عن تصنيف حرية الصحافة لعام 2017 أن مصر انضمت إلى "القائمة السوداء" التي تضم دول يعتبر وضع الصحافة فيهم "خطير للغاية"، وهذا ما يفسر المعدل المرتفع لإغلاق الصحف الالكترونية فقد رصدت بلادي إغلاق 66 صحيفة إلكترونية سنة 2017.

لا يخفى عن كل متابع للشأن المصري أن سنة 2017 هي العام السابق للإنتخابات الرئاسية في مصر 2018 والتي شهدت فوز الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي بنسبة 97٪ بحسب النتائج الرسمية والتي أقل ما يمكن وصفها به أنها الإنتخابات التي تفتقر للحد الأدنى من شروط حرية الترشح أو الإقتراع وهذا ما لا يدع مجال للشك حول العلاقة السببية بين الحملة القمعية التي شهدتها الصحافة سنة 2017 والإنتخابات الرئاسية ونتائجها.

كما اعتبر تقرير "الحجب الخشن والتأميم الناعم"[15]، الذي أصدره المرصد العربي لحرية الإعلام أن عام 2017 شهد أكبر عملية تغيير للمنظومة الإعلامية في مصر، لجهة بسط الهيمنة على العديد من المنابر الإعلامية الأكثر تأثيرا، إضافة للقنوات التي تم تأسيسها، وقد جرت عمليات استحواذ واسعة لصالح المخابرات واجهات مدنية تمثلت في شركات وصناديق استثمار، تمكنت من شراء العديد من القنوات والصحف والمواقع من ملاكها الأصليين مستخدمة أساليب الترغيب والترهيب كما حدث مع رجلي الأعمال نجيب ساويرس والسيد البدوي، ما يمكن وصفه بعملية "تأميم ناعم" تمهيدا لانتخابات رئاسية بلا صحافة مستقلة.

4/ القبض على الصحفيين/ات : موجة عنف ممنهجة من قبل النظام

بالتزامن مع الحملات الشرسة على الصحف الورقية والإلكترونية يقوم النظام أيضا بسجن الصحفيين/ات لتكملة ثالوث السيطرة على الإعلام وتطويعه. خلال الفترة الممتدة بين 2013 و2022 رصدت بلادي 422 حالة قبض على 362 صحفي/ة، 15.4٪ منهم/ن إناث (65/422) و 84.6٪ منهم/ن ذكور (357/422).

398 حالة قبض تم من خلالها سلب حرية صحفيين/ات بينما 24 صحفي/ة تم تدويرهم/ن داخل محبسهم/ن.

ينطلق البطش المسلط على الصحفيين/ة من الاداة التنفيذية المتمثلة في قوات الأمن والنيابة العامة التي تقوم بالقبض والإحالة. تقوم الجهات الأمنية بإكمال مهام الهيئات الحكومية في إجهاض الإعلام الحر والمستقل، فبعد الغلق والحجب يأتي تكميم أفواه الأقلام والأفكار بالسجن والقمع والمضايقات الأمنية. في هذا الإطار رصدت بلادي إخلاء سبيل 304 صحفي/ة بعد القبض وتعرض 34 منهم/هن للحبس الإحتياطي بينما أنهى 40 صحفية/ة مدة سجنه وحكم ل22 بالبراءة وتمتع 11 بعفو رئاسي ويبقى 9 صحفيين/ات داخل محبسهم/ن لقضاء مدة الحكم، أيضا سجلت بلادي وفاة صحفي داخل محبسه وصحفي محكوم بالإعدام.

أ/ صحفيين/ات في الحبس الإحتياطي

تتوسع السلطة القضائية المصرية في استخدام الحبس الاحتياطي للإبقاء على أكثر الصحفيين/ات الغير منتمين لأبواق النظام داخل السجن، لمدة زمنية طويلة، وهو ما كان له أثر في تحويل الحبس الاحتياطي إلى عقوبة وانتقام سياسي.

تعرض بلادي بعض حالات لصحفيين/ات تعرضوا للحبس الإحتياطي لمدة تتجاوز أحيانا عقوبات سجنية لبعض الجنح:

مصطفى محمد سعد يوسف : مصور صحفي في قناة الجزيرة وقد عمل بعديد المؤسسات الإعلامية سابقا منها Dream TV و ART و Orbit و Sada al - Balad و Modern Sport و ONTV، قبض عليه في 8 نوفمبر 2019 من مطار القاهرة الدولي لدى عودته من الدوحة بسبب عمله بقناة الجزيرة، تم حبسه في سجن أبو زعبل على ذمة القضية رقم 1365 لسنة 2018 حصر أمن دولة عليا بتهمة الانضمام لجماعة إرهابية ونشر أخبار كاذبة.

15 التقرير السنوي حصاد عام 2017 .. الحجب الخشن والتأميم الناعم، المرصد العربي لحرية الإعلام

يعاني مصطفى محمد من مشاكل صحية منها مشاكل في القلب والسمع والجهاز الهضمي لكنه لم يتلقى الرعاية الصحية داخل محبسه علاوة على أنه محبوس احتياطيا منذ القبض عليه دون محاكمة منذ 2019 حتى الآن.

سولافة مجدي : تم اختطاف سولافة مجدي وزوجها بواسطة رجال الأمن الوطني، في 26 نوفمبر 2019 من أمام أحد مقاهي منطقة الدقي، وتم اقتيادهما لمقر الأمن الوطني بالعباسية، لتظهر مساء اليوم التالي في نيابة أمن الدولة العليا على ذمة القضية رقم 488 لسنة 2019 حصر أمن دولة عليا، تم ترحيلها بعد ذلك لسجن القناطر بتهم "المشاركة في جماعة إرهابية" و"نشر أخبار وبيانات كاذبة" وظلت في السجن حتى حصلت على إخلاء سبيل في 14 أبريل 2021.

تعرضت سولافة للضرب والسب خلال التحقيق معها داخل مقر الأمن الوطني، كما منعت من الزيارة وطرق التواصل الأخرى لشهور بدءاً من أزمة كورونا في عام 2020.

في بداية سجنها تعرضت سولافة داخل محسبها الى التفتيش العاري على أيدي السجانات بأمر مباشر من رئيس مباحث السجن و لكشف مهبلي قسري على الرحم، نتج عنه نزيف حاد استمر لعدة أشهر.

ب/ صحفيين/ات تعرضوا للإختفاء القسري

يستخدم الإختفاء القسري من قبل الحكومات لأهداف محددة منها نشر الرعب ضمن المجتمعات، فحالة الإختفاء القسري تؤثر على المختفي/ة وعائلته/ا ومجتمعهم/هن المحلي وقس على ذلك تعدد الحالات وانتشارها، فيتفشى الخوف من التعرض للاختفاء القسري داخل المجتمع بأكمله مما يؤدي للاستقالة من الشأن العام والقبول بالأمر الواقع.

حسب المادة 2 من إعلان حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري للأمم المتحدة 47/133 المؤرخ في 18 ديسمبر 1992.

"يقصد بـ "الإختفاء القسري" الاعتقال أو الاحتجاز أو الاختطاف أو أي شكل من أشكال الحرمان من الحرية يتم على أيدي موظفي الدولة، أو أشخاص أو مجموعات من الأفراد يتصرفون بإذن أو دعم من الدولة أو بموافقتها، ويعقبه رفض الاعتراف بحرمان الشخص من حريته أو إخفاء مصير الشخص المختفي أو مكان وجوده، مما يحرمه من حماية القانون."[16].

أما بالنسبة للقانون المصري فلم تتطرق التشريعات المصرية للاختفاء القسري ولم تعتبره جريمة قائمة. فاكتفت فقط بتجريم بعض المفاهيم المشابهة الاحتجاز الغير قانوني والاحتجاز في أماكن غير أماكن الإحتجاز و تجدر الإشارة أن هذه الجرائم يمكن أن تقع بالاقتران مع الإختفاء القسري أو من دونه.

تعرض بلادي قصص لبعض الصحفيين/ات الذين تعرضوا/ن للاختفاء القسري :

هشام عبد العزيز غريب : معد برامج بشبكة قنوات الجزيرة، قبض عليه في 20 يونيو 2019 عقب عودته من دولة قطر بعد توقيفه هو وأسرته في مطار القاهرة، وسحب جوازات السفر الخاصة بهم والسماح لهم بمغادرة المطار قبل الاتصال به مرة أخرى للمطالبة بالعودة إلى المطار لاستلام جوازات السفر الخاصة به وأسرته.

فور وصوله إلى مطار القاهرة تم القبض عليه واقتياده إلى جهة غير معلومة، وظل رهن الاحتجاز خارج إطار القانون لمدة يومين إلى أن ظهر بنيابة أمن الدولة العليا، وتم التحقيق معه بتاريخ 22 يونيو 2022 في القضية 1365 لسنة 2018، بتهم الانضمام إلى جماعة إرهابية، ونشر أخبار وبيانات كاذبة، وظل رهن الحبس الاحتياطي حتى إخلاء سبيله بضمان مالي بتاريخ 5 ديسمبر 2019، بقرار من محكمة الجنايات المنعقدة فى غرفة المشورة، وعقب سداد الضمان المالي وأثناء إنهاء إجراءات إخلاء السبيل من قسم شرطة حدائق القبة، تم اقتياد الصحفي إلى جهة غير معلومة، وظل رهن الإختفاء القسري لمدة شهر، إلى أن ظهر مرة أخرى داخل نيابة أمن الدولة العليا للتحقيق معه في القضية رقم 1956 لسنة 2019 حصر أمن دولة بذات الاتهامات.

آية الله علاء حسني : صحفية وزوجة الصحفي السجين السابق حسن القباني وأم لطفلتين، تم قبض على آية الله علاء يوم 17 يونيو 2019 من الشيخ زايد أثناء تقديمها واجب العزاء في الرئيس الأسبق محمد مرسي وتم إقتيادها لجهة غير معلومة.

ظلت اية قيد الإخفاء القسري لمدة 12 يوما، حتى ظهرت أمام النيابة في 29 يونيو 2019 وتم التحقيق معها في القضية رقم 640 لسنة 2018 حصر أمن دولة عليا بتهم التواصل مع وسائل إعلام وقنوات فضائية محرضة ضد الدولة، والانضمام لجماعة إرهابية مؤسسة على خلاف أحكام القانون، واستخدام مواقع التواصل الإجتماعي لنشر أخبار كاذبة.

تم حبسها احتياطيا بسجن القناطر وظل يجدد لها إلى أن حصلت على إخلاء سبيل بتدابير احترازية في 24 ديسمبر 2019.

---

[16] إعلان حماية جميع الأشخاص من الاخفاء القسري للأمم المتحدة 47/133 المؤرخ في 18 ديسمبر 1992

ج/ الإهمال الطبي يتسبب في وفاة صحفي داخل أماكن الإحتجاز !

عمرو أبو خليل : هو استشاري طب نفسي مصري يمارس العمل الصحفي بصفة عرضية، ألقى القبض عليه في 2 أكتوبر 2019 أمام مرضاه داخل عيادته.

وجهت له النيابة تهمة الانضمام لجماعة الإخوان المسلمين، رغم أنه ترك الجماعة منذ أكثر من ربع قرن ، وكتب عدة مقالات في نقد الحركة الإسلامية.

تعرض عمرو للإهمال الطبي المتعمد، الذي أدى إلى وفاته داخل محبسه، حيث أصيب يوم 6 سبتمبر 2020، بألم في الصدر، وأعلم الحراس إنه كان علامة على نوبة قلبية. ورغم الطلبات والدعوات المتكررة بنقله إلى المستشفى، تجاهلت إدارة السجن هذه الطلبات.

قالت تقارير حكومية رسمية إنه توفي بشكل طبيعي بسبب هبوط مفاجئ في الدورة الدموية.

د/ قضايا تضم صحفيين/ات بالجملة

خلية ماريوت : ضمت هذه القضية 20 صحفيا/ة من العاملين/ات بقناة "الجزيرة" بسبب تغطية الانتهاكات التي ارتكبتها قوات الأمن بحق المتظاهرين/ات، وبثها قناة "الجزيرة"، اعتبرت السلطة السياسية أن تغطية هذه الأحداث يشوّه سمعة البلاد. تم حبس الصحفيين/ات المتهمين/ات على ذمة القضية رقم 1145 لسنة 2014 جنايات قصر النيل والمقيدة برقم 535 لسنة 2013 حصر أمن الدولة العليا والمقيدة برقم 12 لسنة 2014 كلي وسط القاهرة والمقيدة برقم 26806 لسنة 82 قضائية بتهم تشويه صورة البلاد في الخارج وتلفيق أنباء لمساعدة جماعة الإخوان المسلمين وإذاعة بيانات كاذبة وصورا مصطنعة والانضمام لجماعة محظورة. ضمت هذه القضية 20 صحفي/ة مصري وأجنبي بمكتب الجزيرة في مصر أهمهم :

- **محمد محمود فاضل فهمي :** رئيس مكتب الجزيرة الإنجليزية في مصر، قبض عليه في 29 ديسمبر 2013 وظل قيد الحبس الاحتياطي حتى 23 يونيو 2014 عند قضاء محكمة جنايات القاهرة بحبسه 7 سنوات بالتهم المعروضة سلفا، في 1 يناير 2015 قبلت محكمة النقض الطعن المتعلق بقضيته بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإعادة القضية إلى محكمة جنايات لتحكم فيها من جديد دائرة أخرى، ليتم إخلاء سبيله في 23 سبتمبر 2015 بعفو رئاسي.
- **باهر محمد حازم أحمد نصر غراب :** مراسل ومنتج بقنوات الجزيرة قبض عليه في 29 ديسمبر 2013 وظل قيد الحبس الاحتياطي حتى 23 يونيو 2014 عند قضاء محكمة جنايات القاهرة بحبسه 10 سنوات بالتهم المعروضة سلفا، في 1 يناير 2015 قبلت محكمة النقض الطعن المتعلق بقضيته بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإعادة القضية إلى محكمة جنايات لتحكم فيها من جديد دائرة أخرى، ليتم إخلاء سبيله في 23 سبتمبر 2015 بعفو رئاسي.
- **مداهمة مقر شبكة رصد الإخبارية :** في 1 فبراير 2014 داهمت قوات الشرطة مقر شبكة رصد الإخبارية بحجة العمل بدون تصريح ونشر أخبار كاذبة تضر بسمعة البلاد وتكللت هذه الحملة بالقبض على 9 صحافيين/ ات بالشبكة وسجنهم/ن.

5/ صحفيين/ات لا زالوا/ن قابعين/ات خلف أسوار السجن

رصدت بلادي وجود 34 صحفي/ة في منظومة الحبس الاحتياطي، بينما 9 آخرين يقضون مدة الحكم كما تم رصد صحفي محكوم عليه بالإعدام.

إن سلامة الصحفيين/ات وحريتهم/هن ليست مسألة أمن شخصي، بل هي مسألة سلامة وصحّة مجتمعات بأكملها. ومن واجب الحكومات أن تبذل قصارى جهدها لحماية الصحفيين/ات وأن توفر لهم تشريعات تحميهم/هن في إطار ممارستهم/هن لمهامهم/هن. إلا أن للسلطات المصرية رأي مغاير قوامه سجن الصحفيين/ات ومعاقبتهم/هن سواء بإدراجهم/هن ضمن منظومة الحبس الإحتياطي أو الأحكام السجنية ونلاحظ كذلك أن هذه الأحكام يمكن أن تصل إلى الإعدام !

حكم الإعدام في حق أحمد علي عبده عفيفي: صحفي ومنتج أفلام وثائقية ألقي القبض عليه سنة 2018 وحبس بسجن "طرة شديد الحراسة - بدر" على ذمة القضية رقم 10154 لسنة 2014 جنايات أكتوبر ثان والمقيدة برقم 3690 لسنة 2014 كلي جنوب الجيزة بتهمة التخابر مع قطر لينال حكم الإعدام في 18 يونيو 2018.

خاتمة

في النهاية، يظهر بوضوح من خلال نتائج هذا البحث أن إغلاق الصحف الورقية وحجب المواقع الصحفية الإلكترونية في مصر يمثل نتيجة لخيارات سياسية واضحة وممنهجة من قبل النظام المصري. علاوة على ذلك تمثل الهجمات المتتالية على الصحف الورقية والمواقع الصحفية الإلكترونية انتهاكا صارخا لحرية الصحافة وحقوق الإنسان في مصر، ذلك أن حجب المعلومات الحرة والقراءات المتعددة والمستقلة عن سرديات السلطة ترتبط بطريقة مباشرة مع حق المواطن/ة المصري/ة في الحصول على المعلومة.

في المقابل يوفر النظام البيئة المشجعة وبرامج الدعم الإقتصادي للمؤسسات الإعلامية العمومية والخاصة التي تأتمر بأوامره و تخضع لأجنداته المحددة مسبقا.

كذلك، تخضع سياسة السيطرة على الإعلام لإستراتيجية بث الرعب والترهيب في نفوس الأقلام الحرة والصحافة النزيهة، فنجد الأداة التنفيذية والقضائية للنظام تعاقب الصحفيين/ات بالسجن والمضايقات الأمنية والأحكام الجائرة من أجل القيام بعملهم/هن الصحفي أو نقل أخبار من شأنها أن تضايق النظام المصري.

أخيرا، تعتبر بلادي جزيرة الإنسانية أن كل تهديد موجه إلى المؤسسات الإعلامية والصحفيين/ات هو تهديد يستهدف مباشرة حرية الإعلام وبالتالي حرية الرأي وحرية التعبير وكل الحقوق الأساسية المتأصّلة في المجتمعات الديمقراطية، وأن كل هذه الإجراءات التعسفية تصب مباشرة في تركيز الدكتاتورية والحكم الفردي الخالي من التشاركية في اتخاذ القرارات التي تهم الحياة اليومية للشعب المصري بصفة مباشرة.

التوصيات :

- **العمل على تعزيز الحق في الحصول على معلومات للمواطنين/ات والصحفيين/ات وذلك بتخفيف القيود المسلطة على الصحف الورقية والإلكترونية**
- **العمل على إنشاء هيئة إعلامية مستقلة عن السلطة السياسية تضمن تشريك كل الهيئات والنقابات المعنية بالعمل الصحفي ليكون هدفها الرئيسي تنظيم المهنة وضمان حرية العمل الصحفي**
- **توجيه برامج مستقلة وشفافة لدعم الصحف الورقية وتكون لوائحها المالية خاضعة للرقابة القبلية والبعدية عبر نشر تقارير مفصلة للعموم والهيئات المعنية**
- **التوقف الفوري عن سياسة حجب المواقع الصحفية الإلكترونية**
- **الإلتزام بأحكام الدستور المصري وضمان عدم سجن أي صحفي/ة بسبب مباشرة عمله/هن**
- **إطلاق السراح الفوري للصحفيين/ات القابعين/ات خلف أسوار السجون**
- **جبر الضرر لكل الصحفيين/ات الذين تعرضوا/ن للسجن أو طالتهم/هن مضايقات أمنية**